بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 4,570 مليار ريال خلال عام 2023م

تعلن الهيئة العامة للإحصاء عن قيامها بتنفيذ تحديث شامل لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي، وذلك ضمن جهودها لتحقيق مستويات عالية من التوافق مع المعايير الدولية وجودة البيانات، ووفقًا لذلك تم تحديث سلاسل الناتج المحلي الإجمالي السنوي والربعي بالأسعار الجارية والثابتة.

كما أصدرت الهيئة العامة للإحصاء نشرة الحسابات القومية السنوية لعام 2023م والتي توفر بيانات تفصيلية عن الاقتصاد السعودي، من أهمها تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمناهج الثلاثة: (الإنتاج، والدخل، والإنفاق) وكذلك الحسابات القطاعية السنوية حسب نظام الحسابات القومية (SNA2008)، وجداول الدخل القومي وتفاصيل مكوّنات الناتج المحلي الإجمالي، وكشفت النتائج عن معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2023م والذي بلغ 0.5% مقارنةً بالعام السابق 2022م، ويعود هذا الارتفاع إلى نمو الأنشطة غير النفطية بمعدل 7.0%، والأنشطة الحكومية بمعدل 1.1%، في حين انخفضت الأنشطة النفطية بنسبة 9.1%. (شكل1)

شكل1. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

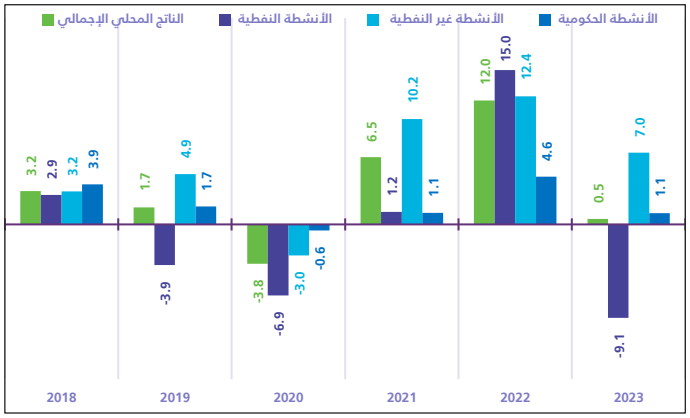

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب مكونات الإنفاق

حقّق إجمالي تكوين رأس المال الثابت نموًا في عام 2023م بلغ 9.4%، كما حقّق كل من الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي نموًا بمقدار 7.7% و5.5% على التوالي، أما على مستوى الميزان التجاري فقد شهدت الصادرات انخفاضًا بنسبة 7.0% في حين حققت الواردات نموًا بنسبة 9.7%. (شكل2)

شكل2. معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب مكونات الإنفاق (%)

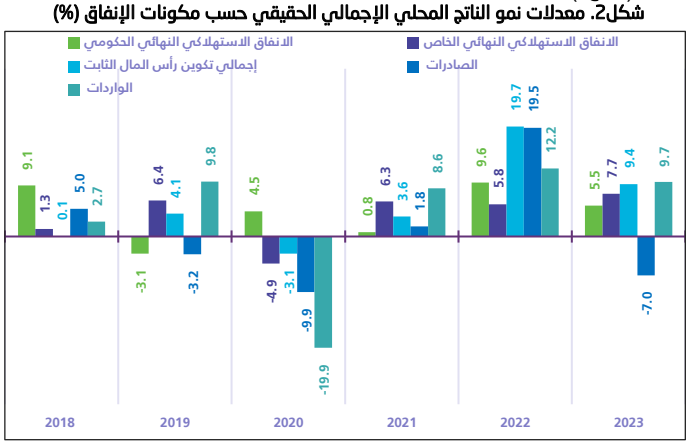

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بطريقة الدخل

بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 4,570 مليار ريال خلال عام 2023م، حيث حقق فائض التشغيل الصافي أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل بنسبة بلغت 60.1%، يليه تعويضات المشتغلين بنسبة مساهمة بلغت 25.0%، ثم إهلاك رأس المال الثابت بنسبة 8.5% وأخيرًا صافي الضرائب على الإنتاج بنسبة 6.3%. (شكل3)

شكل3. المساهمة النسبية لتكلفة عوامل الإنتاج في الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل (%)

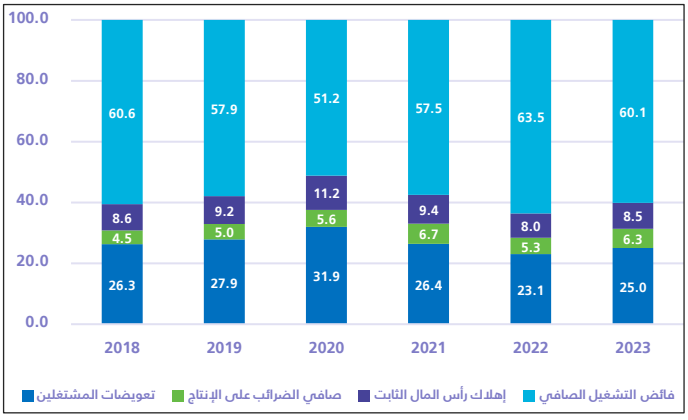

صافي الادخار في الاقتصاد السعودي حسب القطاعات المؤسسية

بلغ صافي الادخار في الاقتصاد السعودي 1,064 مليار ريال بالأسعار الجارية في عام 2023م، وقد ساهم القطاع الحكومي بنسبة 40.2% من صافي الادخار، يليه القطاع غير المالي بنسبة 24.1%، والقطاع المالي بنسبة 15.2%، ثم قطاع الأسر المعيشية بنسبة 20.3%، وأخيرًا، قطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية بنسبة مساهمة 0.2%. (شكل4)

شكل4. المساهمة النسبية للقطاعات المؤسسية في صافي الادخار (%)

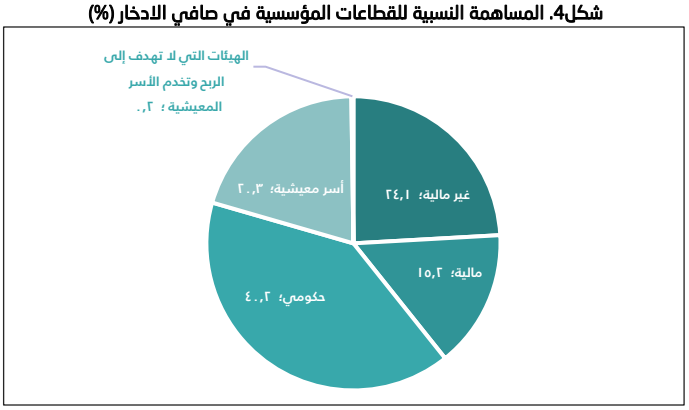

إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات المؤسسية

بلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية 1,274 مليار ريال خلال عام 2023م، حيث حقق القطاع غير المالي أعلى نسبة مساهمة بلغت 59.1%، يليه قطاع الأسر المعيشية بنسبة 24.4%، ثم القطاع الحكومي بمساهمة بلغت 16.0% والقطاع المالي بنسبة 0.4%، وأخيرًا قطاع الهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم الأسر المعيشية بنسبة 0.1%. (شكل5)

شكل5. المساهمة النسبية للقطاعات المؤسسية في إجمالي تكوين رأس المال الثابت (%)

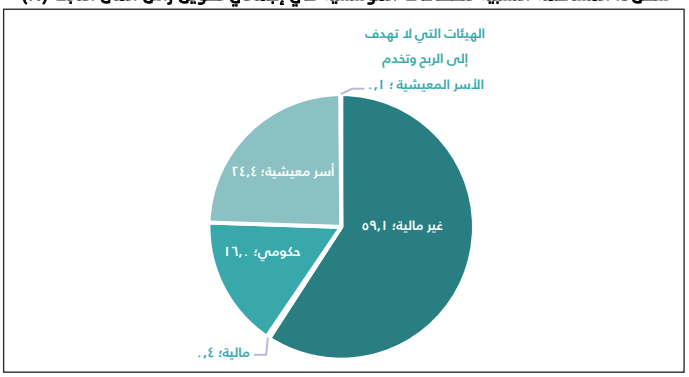

تعاريف

الناتج المحلى الإجمالى (طريقة الإنتاج): هو عبارة عن إجمالى الإنتاج مطروحاً منه جملة الاستهلاك الوسيط لجميع الأنشطة الاقتصادية مضافًا إليه صافى الضرائب على المنتجات.

الناتج المحلى الإجمالى (طريقة الإنفاق): هو عبارة عن الإنفاق النهائى بأسعار المشترين، ويشمل الإنفاق الاستهلاكى النهائى الحكومى، والإنفاق الاستهلاكى النهائى الخاص، والتكوين الرأسمالى الإجمالى، وصافى الصادرات (الصادرات مطروحًا منها الواردات).

الناتج المحلى الإجمالى (طريقة الدخل): هو عبارة عن إجمالى تعويضات المشتغلين وصافى الضرائب على الإنتاج وإهلاك رأس المال الثابت، وفائض التشغيل الصافى.

صافى الضرائب على الإنتاج: هو عبارة عن صافى الضرائب على المنتجات (الضرائب على المنتجات مطروحًا منها الإعانات على المنتجات) مضافًا إليه صافى الضرائب الأخرى على الإنتاج (الضرائب الأخرى على الإنتاج مطروحًا منها الإعانات الأخرى على الإنتاج).

تكوين رأس المال الثابت: هو مجموع قيم ما يحوزه المنتجون من أصول ثابتة مخصوماً منها قيمة الأصول الثابتة التى يستبعدها المنتجون (الإضافات - الاستبعادات) خلال الفترة المحاسبية، والتى يتم استخدامها فى الإنتاج لأكثر من عام واحد.

صافى الادخار: هو الجزء من الدخل المتاح الذى لا يتم إنفاقه على الاستهلاك النهائى للسلع والخدمات مطروحاً منه إهلاك رأس المال الثابت.

توزيع الأنشطة فى الناتج المحلى الإجمالى كما يلى:

الأنشطة النفطية: تشمل أنشطة استخراج الزيت الخام، والغاز الطبيعى، وأنشطة التكرير.

الأنشطة الحكومية: تشمل أنشطة جميع الجهات الحكومية الواردة فى الحساب الختامى للحكومة والجهات التى تقدم خدمات غير سوقية وتسيطر عليها الحكومة.

الأنشطة غير النفطية: تشمل كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى باستثناء الأنشطة النفطية، وأنشطة الخدمات الحكومية.

المراجعة الشاملة: هى مراجعات لحسابات الاقتصاد الكلى، لا تقتصر على تضمين الإصدارات النهائية للبيانات فحسب، بل تتضمن أيضًا مفاهيم ومعالجات محاسبية (مثل تحديثات نظام الحسابات القومية)، وتصنيفات، أو تغييرات منهجية واسعة النطاق. يُرجى الاطلاع على الوثائق المنهجية هنا.

منهجية النشرة السنوية. الجداول.